

مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٣١)

فكرة المثالية والواقعية فى مبحث السياسة
عند كل من أفلاطون وأرسطو

إعداد

الباحثة/ رباب عباس محمد دردير
لنيل درجة الماجستير فى الآداب من قسم الفلسفة

تحت اشراف

د / مدحت محمد نظيف
أستاذ الفلسفة اليونانية المساعد - كلية الآداب - جامعة المنوفية

يوليو ٢٠١٦م

العدد (١٠٦)

السنة ٢٧

[http : // Art.menofia . edu. eg](http://Art.menofia.edu.eg) *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

فكرة المثالية والواقعية في مبحث السياسة عند كل من أفلاطون وأرسطو

فكرة المثالية والواقعية في مبحث السياسة عند كل من أفلاطون وأرسطو

الباحثة/رياب عباس محمد دردير

لنيل درجة الماجستير في الآداب من قسم الفلسفة

شعبة فلسفة يونانية

إشراف

د/ مدحت محمد نظيف

أستاذ الفلسفة اليونانية المساعد

كلية الآداب - جامعة المنوفية

السياسة عند أفلاطون :

تمهيد :

لاشك أن المشكلة الرئيسية في فلسفة أفلاطون هي مشكلة سياسية من الدرجة الأولى ، فلقد حاول أفلاطون إنشاء دولة مثالية (Utopia) يتحقق فيها نوع من العدل والمساواة بين أفراد المجتمع^(١). ولقد عالج أفلاطون السياسة ، بصفة عامة ونظرية الدولة خاصة في عدة محاورات أهمها الجمهورية ، والسياسي ، والقوانين .

فإذا كان أفلاطون قد حاول أن يرسم صورة للمثل العليا كما سمح له خياله فالواقع أن هذه الصورة المثالية ليست سوي ، محاولة من جانب هذا المفكر لتفادي نواحي النقص التي لاحظها في النظم السياسية القائمة قعلاً ، وللتغلب على المساوئ التي رآها في تلك النظم ، ولإيجاد نظام مثالي كامل تختفي فيه هذه النقائص

(١) هريس هلس صليتر ، ملامح الفكر الفلسفي عند اليونان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٢

والمساوي^(٢). ومن الغريب أن أفلاطون نفسه كان يشعر بصعوبة تطبيق نظام هذه الدولة ، والدليل على ذلك إجابته التي أجابها في " الجمهورية " على من سأله عن إمكان تكوين دولة على هذا النحو ، أجاب بأن البحث عن النظام الكامل شيء ، وإمكان تطبيق هذا النظام شيء آخر^(٣).

من هذا المنطلق نستطيع أن نعرض للحلول التي قدمها أفلاطون في مجال الحديث عن النظام المثالي للحكم ، وهي حلول توجد في ثلاث محاورات من محاوراته هي : الجمهورية حسب تسميتها الشائعة ، والسياسي أو رجل الدولة ، والقوانين . وقد كتب أفلاطون كتاب الجمهورية وهو في مرحلة شبابه ، بعد الجمهورية قدم كتابه رجل الدولة ، واتسمت أفكاره - في تلك المرحلة - بالنضج والكياسة ، وأعقب ذلك القوانين التي وضع فيها كل خبراته النظرية والعملية حيث نجده قد هذب من أحلامه في الجمهورية ، ونزل من السماء إلى الأرض أي إلى الميدان العملي حتى تتلاءم مع طبيعة الإنسان وما تتميز به من ضعف^(١).

حيث نشأ أفلاطون في وقت كانت أثينا تعاني من صراع مع إسبرطة . ثم بدأت الحرب البيلوبونيسية ، وكان ثمنها باهظاً ، وقد استمرت الحرب لعدة سنوات دون أن تحسم ، ولم يكن في استطاعة أثينا ، بما لها من قوة بحرية أن توجه ضربة قاضية للجيش الإسبرطي في حين أن هذه الجيوش رغم أن كان في مقدورها أن تغزو وتدمر الأراضي الأثينية لم يكن في استطاعتها أن تستولي على المدينة

(٢) جورج سيلاين: تطور الفكر السياسي ، ج ٢ ، ترجمة جلال العروسي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م، ص ١٩٦.

(٣) محمد بيسار: الفلسفة اليونانية ، " مقدمات ومذاهب " ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٣م ، ص ١١٤.

(١) إسماعيل علي سعد ، المجتمع والسياسة ، " دراسات نظرية وتطبيقية " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ٥٠.

فكرة المثالية والواقعية في مبحث السياسة عند كل من أفلاطون وأرسطو

المحصنة تحصينا منيعا ، لذلك فقد عاش أفلاطون عصر ملئ بالاضطرابات السياسية والصراعات الحربية (٢).

كذلك لم تسلم الحياة الداخلية من الصراع بين الأحزاب المتنافسة على الحكم وعلى رأس هذه الأحزاب - حزب الأرسطراطية المعبرة عن مصالح النبلاء وهو الذي عُرف باسم حزب الأوليجاركية أى القلة الغنية ، وبين حزب الديمقراطية الذي يضم طبقات متباينة من أغنياء التجارة ومن ينضم إليهم من المهنيين وأصحاب الحرف اليدوية ، وقد انتسب أفلاطون إلى الطبقة الأرسطراطية لكنه عاب على المجتمع الأثيني تغاليه في حب المادة .

كان قوام المجتمع نظام الرق ، فكان الأرقاء يقومون بالأعمال الزراعية والصناعية وكانت أعمالاً محتقرة ، أما النبلاء فتولوا الواجبات الإدارية والحربية . فقد لس أفلاطون خطورة حكم الطغاة المطلق ، كما شاهد إنهيار الحكم الديمقراطي وفساده . الأمر الذي جعله يبغض كل النظم السياسية وينكر كل فلسفة تجعل الفرد فوق المجتمع ، كما يري أن تبني الدولة على إتحاد القيم الفردية بالقواعد الإجتماعية ، سواء في النظم أم في القوانين . كما تأثر كثيراً بأراء أستاذه سقراط الذي نادى بأن الفضيلة هي المعرفة (١).

فقد حرص أفلاطون أن يكون إطار نظريته السياسية إطاراً أخلاقياً ، فالسياسة هي العلم الذي يحدد المعاني العامة التي تكفل السعادة للناس ، والتي تتوخى أن تجرى العلاقات

(١) ريكس وورثر : فلاسفة الإغريق ، ترجمة عبد الحليم سليم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ م ، ص ٧٨

(٢) نوال محمد شبل : الفكر السياسي ، ج ١ ، دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٩٣ .

بينهم على أساس من التضحية والإيثار والتعاطف وأن تربط بين الحكم والمحكوم علاقة كريمة لا تقل نبلاً وجمالاً عن تلك العلاقة التي تربط بين الأرباب وأبنائه (٢).

أى أن علم السياسة فى نظر أفلاطون ليس سوى نظرية شاملة للتنظيم المجتمع تنظيمياً يكفل له التقدم فى ظل من الاستقرار والسلام والسعادة .

أولاً مفهوم العدالة عند أفلاطون :

يرى أفلاطون أن التزييف قد لحق بكل المفاهيم التقليدية المتعلقة بالعدالة والخير والحق والفضيلة والسعادة ، وأن إصلاح الأمور يبدأ بتخليص هذه المفاهيم مما لحق بها من زيف وتشويه ، نتيجة الانقلاب السياسي والاجتماعي الذي أحدثته الديمقراطية . ولأن هذا التزييف هو أساس الفساد الذى نقضى فى معظم المن اليونانية (٣).

كما يرى أن السياسة ليست هى تلك الأحكام والقوانين التى تطبق فى مجتمع من المجتمعات ، ويشعرها الحكام ليطيعها المواطنون بل هى أسمى من تلك منزلة وأعلى مقاماً فهى العلم الذى يجمع المبادئ العامة الأصلية المشتقة من الفكر السليم ، والإدراك القويم فالسياسة علم أخلاقي غايته تحقيق العدالة فى المدينة ، كما أن الفضيلة هى تحقيق العدالة فى النفس (١). ولقد كان من الطبيعي أن يكون شاغل أفلاطون الأساسي هو العدالة ، والحكم الصالح الذى تتحقق فى ظله . فالعدالة فى رأيه هى الفضيلة الأساسية للروح ، وبالتالي فالرجل العادل هو الأسد والأحمق والأفضل والأقوي . ولكن العدالة لا يستطيع أن يتعرف عليها سوى قلة قليلة من

(١) د/محمد فتحى الشنيطى :: نماذج من الفلسفة السياسية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٩ ، ص٢٢.

(٢) د/حسين حرب : الفكر اليونانى - أفلاطون ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٢١.

(٣) د/محمد فتحى الشنيطى : المرجع السابق ، ص٢٢ .

فكرة المثالية والواقعية في مبحث السياسة عند كل من أفلاطون وأرسطو

الأفراد ، وهؤلاء يجب أن يواجهوا الآخرين الذين يعتبرهم أفلاطون قادرين على تحقيق شيء من الفضيلة ، وبالتالي يكون هناك تناسق وإنسجام مع الفضيلة الأسمى (٢) .
لقد كان المحور الذي دارت حوله أبحاث أفلاطون السياسية في محاوره " الجمهورية " وهو فكرة " العدالة " فالنظريات المختلفة تعالج في إطار هذه الفكرة .
والمواقف والاتجاهات المتباينة تعرض في صورة تعريفات مختلفة لمصطلح العدالة justice والرباط الذي يجمع بين الأجزاء المختلفة للمحاورة ، وهو هذا السعي المنتج إلى إيجاد تعريف سليم للعدالة .

مع ذلك ، فلم تكن فكرة العدالة مجرد وسيلة ابتدعها أفلاطون لبعث الوحدة بين أجزاء المحاور ، أو نغمة درامية كررها لكي يضمن التماسك بين أجزائها ، بل أن مفهوم العدالة كان له من الأهمية ما يبرر اتخاذها محوراً حقيقياً للبحث السياسي في المحاور . فكلمة العدالة كانت ، في نظر اليوناني القديم ، تضم في داخلها عدداً كبيراً من المعاني ، التي تكاد تشمل ميداني الأخلاق والسياسة بأسرها . والعادل هو الذي يتصف بتلك المجموعة من الفضائل ، التي يتسنى بها تنظيم الحياة البشرية ، الخاصة والعامة ، على أفضل نحو (٣) .

لكن ثمة التباس قد يحدث حول مفهوم العدالة ذاتها ، إذ أنها قد تشير إلى صفة تتوفر إما في الفعل أو من يقوم بالفعل ، فالإنسان البار هو الذي يحاول دائماً أن يفعل ما هو بار (١) . ومن ثم يرى أفلاطون أن الدفاع عن العدالة يبدأ بدحض النظريات الملحدة ، وإقناع الناس بوجود آلهة أختيار يهتمون بأمور البشر ، ويقدمون

(١) د/حرورية مجاهد : الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٥٠ .

(٢) أفلاطون : الجمهورية ، ترجمة د/ فؤاد زكريا ، مقدمة المحاور ، ص ٨٣ ، ٨٤ .
(٣) أفلاطون : الجمهورية ، ترجمة د/ فؤاد زكريا ، مقدمة المحاور ، ص ٨٣ ، ٨٤ .
(1) Glenn, R. Morrow : " Plato's Cretan city " , princeton university press, New Jersey, 1960 , p.30 .

العدالة . فالتفكير بإستقامة حول الآلهة شرط أساسي لسيطرة العدالة وقبول حياة خيرة شريفة (٢).

لاجدال في أن أفلاطون ، بوصفه خصماً سياسياً للإتجاهات الداعية إلى التغيير ، لم يعرض آراء أصحاب هذه الإتجاهات على النحو الذي كانوا هو أنفسهم ملتزمين بأن يفسروها . فهو يستخدم قدرته الفنية الهائلة في إعطاء القارئ صورة لخصومه كقبيلة بأن تجعلهم بالفعل أناساً بغيضين إلى نفس كل شخص محب للحقيقة وللعدالة . فالسوفسطائي - في نظره - لا يدعو إلى التغيير فحسب ، وإنما هو ينكر كل حقيقة ومعرفة مادام الإنسان مقياس الأشياء جميعاً ، ودعوته ذاتها تصور بأنها دعوة إلى الانحلال ، وإلى القضاء على كل القيم - أي إلى تغليب الظلم على العدل - والدفاع عن حكم القوة الغاشمة وإحتقار سلطة العقل (٣). ولهذا فقد صنف جلكون الخير إلى أنواع ثلاثة ، دون أن يحدد إلى أي منها تنتمي العدالة ، وهذه الأنواع هي :

١- هي تلك التي نختارها لذاتها وليس بسبب نتائجها ، مثل السعادة ، والملاذات غير الضارة ، والتي يعقبها نتائج غير سارة .

٢- أو هي تلك التي تختارها لذاتها ولنتائجها معاً ، مثل الرأي السديد والحكمة .

٣- أو هي تلك التي لا تختارها لذاتها ، وإنما لنتائجها مثل السعى وراء الرزق (٤).

في غير تردد ينسب سقراط العدالة إلى النوع الثاني مبيناً أنها خيرة في ذاتها وأن مهمتها النهائية أن تكون لها نتائج طيبة (٥). يمكننا أن نلاحظ كيف أن تصنيف جلكون للخير - والذي يقبله سقراط - هو بعينه التصنيف الذي نادى به أفلاطون ،

(٢) د/ حسين حرب : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٣) أفلاطون : الجمهورية ، ص ٨٥ .

(4) N. r. Murphy : the Interpretation of plato's , Oxford university press , Oxford , 1960 , p.p.63 , 65 .

(5) Ibid : p.66 .

من حيث أن أفلاطون يرى بأن مظاهر التكريم والمكافأة والتي هي النتيجة الطبيعية للعدالة التي يتوقعها الإنسان للفوز به عاجلاً أم آجلاً هي نتائج عارضة ، أو طارئة ، وبالتالي فإن العدالة موجودة وإن لم يكن هناك إقرار بوجودها .

بل ويؤكد أفلاطون بأن العدالة يجب أن تكون غاية في ذاتها ، لأن إحساس الإنسان بأن هناك عدالة مطلقة مكفولة من حيث المبدأ ، سوف يعزز نشاطه الإنساني ، ويحفزه على بذل غاية ما في وسعه للتعاون في سبيل تحقيق الخير العام ، ومن هنا كانت حكمة أفلاطون في أن تكون العدالة عامة ، والتربية وسيلة^(١) . وإلى هذا الحد لا تثير فكرة أفلاطون عن النتائج أية مشكلة ، إلا أننا إذ أمعنا النظر في أمثلته الخاصة بالنوع الثالث من الخير - أي الأشياء المتمثل خيراً في نتائجها - لواجهنا مشكلة كان بإمكان أفلاطون أن يحلها ، لو أنه قد أدرك الفرق بين شيء خير في ذاته ، وشيء خير بسبب نتائجه^(٢) .

يتضح لنا مما سبق أن المهمة التي يتصدي لها أفلاطون هي دحض المفهوم المزيف للعدالة ، والبحث عن العدالة الحقيقية - العدالة في ذاتها - التي كانت تحكم ممارسات الحكومة الأرستقراطية قبل سقوطها ، والتي لن تعود إلى المجتمع البشري إلا مع عودة الأرستقراطية من جديد إلى السلطة السياسية .

لكن رغم رفض أفلاطون للعدالة الطبيعية إلا أنه سوف يبني هو أيضاً مفهوم العدالة الحقيقية على مقاييس الطبيعة البشرية ، وسيرفض مساواة اللامتساويين في طبائعهم ، بل سوف يرسم نموذج النظام العادل استناداً إلى الاستعدادات التي يحملها البشر في جبلتهم^(٣) . وإذا أمعنا النظر في التعريف الذي يقدمه أفلاطون

(١) د/محمد قحى الشنيطي : المرجع السابق ، ص ٢٨ .
(٢) د/ حسين حرب : المرجع السابق ، ص ٢٧ .
(٣) N.R. Murphy : op - cit , p.67 .

للعدالة لوجدناه يرتبط أوثق الارتباط بفكرة المحافظة على استقرار الأوضاع القائمة أو تجديدها من جهة ، ومن جهة أخرى فإن المبدأ الذي ينبغي أن يتمسك به الحكام في حكمهم على الدوام ، هو المبدأ القائل بأن أحداً لا ينبغي أن يعتدي على ما يمتلكه الغير ، أو يحرم مما يمتلكه ، ذلك لأن أعظم أسباب كمال الدولة ، هو تلك الفضيلة التي تجعل كلا من الأطفال ، والنساء ، والعبيد ، والأحرار ، والصناع ، والحاكمين والمحكومين ، يؤدي عمله دون أن يتدخل في عمل غيره^(١).

على أية حال ، فإن " العدالة " عند أفلاطون ، هي أن يلتزم كل فرد حدود الطبقة التي ينتمي إليها ، تبعاً لطبيعته ، أو تكوينه ، ولا يحاول أن يتعدى نطاقها الخاص ، أو يتطلع على غيره من الطبقات . ولا جدال في أن مثل هذا التحديد لمفهوم العدالة يصطدم بقوة مع معظم التعريفات الحديثة لفكرة العدالة . ذلك لأن الإنسان الحديث يتجه إلى الربط بقوة بين العدالة والمساواة ، على حين أن العدالة عند أفلاطون لا تربط بالمساواة لا ترتبط بالمساواة على وجه الإطلاق بل هي في الواقع تأكيد للمساواة^(٢).

من ثم يؤكد أفلاطون بأنه لن يسمح للحذاء بأن يكون زارعاً أو نساجاً أو بناء لكي يتقن صنعته ، كذلك جعل لكل صانع آخر حرفة واحدة ، هي التي أتقنها ومارسها طوال حياته ، بحيث أنه لم يعد يدخر وسعاً للوصول في حرفته على حد الكمال^(٣). وهو ما يعني أن الدولة تكون عادلة - في رأيه - إذا رضي الصانع والزارع والحارس بوضعه ، ولم يحاول أن يمارس عملاً أرفع من ذلك الذي تؤهله له طبيعته ، أي إذا اقتنع بالمساواة الطبيعية بينه وبين الآخرين . وبعبارة أخرى ،

(١) أفلاطون : الجمهورية ، ص ٨٧ .

(٢) المصدر السابق : ص ٩٠ .

(٣) المصدر السابق : فقرة ٣٤٧ ، ص ٢٠١ .

فالعدالة هي المحافظة على الفوارق بين الناس ، وليست هي السعي إلى إلغاء هذه الفوارق ، كما يعيل الإنسان الحديث إلى تفسيرها . وتأكيدا لتلك الفكرة فقد ميز أفلاطون بين نوعين من العدالة الأولى هي : عدالة المساواة " equality " وأطلق عليها اسم العدالة الحسابية ، أما العدالة الثانية فهي " عدالة اللامساواة " inequality " وسماها بالعدالة الهندسية . وقد ربط أفلاطون بين عدالة المساواة والحساب ، لأن الأخير يستخدم الأعداد على نحو يؤدي إلى توزيعها بالتساوي ، مما يؤدي إلى خلق نوع من الاضطراب والخلط بين مختلف فئات الناس .

أما الهندسة فهي تستخدم النسب ، أي أنها توزع الأشياء وفقاً لمرتبته ، وتحفظ الفوارق بينها . فسيادة المبدأ الهندسي في الدولة يعنى المحافظة على الفوارق بين الطبقات (١) . ومن ثم يمكننا أن نستنتج أن العدالة الهندسية هي التي تتلاءم مع النظرة الأرستقراطية ، بينما تتناسب العدالة الحسابية مع المفهوم الديمقراطي . ويترتب على فكرة العدالة الهندسية ، أو عدالة اللامساواة هذه ، أن يتحدد الإطار النظري العام للنظرية السياسية عند أفلاطون ، كما عرضها في محاوره " الجمهورية " والذي يمكن أن ترتد إليها كل أفكاره التطبيقية أو الجزئية في مجال السياسة (٢) .

السياسة عند أرسطو :

لم يبدأ أرسطو كما بدأ أفلاطون بالتفكير في الدولة المثالية ، أي بالدولة كما يجب أن تكون عليه ، بل بدأ يدرس الدولة كما هي عليه فعلا وذلك عن طريق تحليل ١٥٨ مستور دولة مدينة كانت قائمة في ذلك الوقت . ومن خلال دراسة تاريخ تلك الأنظمة استمد آراؤه ونظرياته في الميدان السياسي (٣) . ويمكن القول إنه بالرغم من

(١) Karl popper : " The open society and its enemies " , vol . I , Routledge and kegan paul 4 th Edicition , Lodon , 1962 , p. 248.

(٢) أفلاطون : المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(٣) عبد الحميد متولى : الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٦٥ .

أن أرسطو كان واقعيا إلا أن ذلك لا يعنى أنه كان لا يعترف بالمثالية فقد كان يؤمن بالمثالية النسبية - لا المثالية المطلقة - أى بتلك المثالية التى تستند إلى الواقع بحيث يعبر من المستطاع تحقيقها من الناحية العملية .

قد ترتب على تلك النزعة الواقعية التاريخية ، وتلك المثالية النسبية التى اعتنقها أرسطو أن جاء لنا بمبدأ مهم من مبادئ علم السياسة يتلخص فى أن صلاحية الأنظمة السياسية هى مسألة نسبية ، أى لا يصح أن يوصف نظام من الأنظمة السياسية بأنه أصلح الأنظمة لكل زمان ومكان ، فالأمر فى ذلك يختلف باختلاف ظروف البيئة الاجتماعية والسياسية ، فما كان صالحا من تلك الأنظمة لبلد أو لزمان قد لا يصلح لغير هذا أو ذلك من البلدان أو الأزمان^(١) . ولذلك فقد أخذ على أفلاطون أنه توهم شكلا واحدا ثابتا لكل المجتمعات وفى كل الظروف .

مما سبق يتضح لنا أن أرسطو يعد بحق أبا للحكومات المقارنة ورائد الواقعية ويمكن إرجاع تلك النزعة الواقعية لدى أرسطو إلى العوامل الآتية :

- ١- كان والده طبيبا خالصا للملك المقدوني ، ولما كان الطب يتورث فى الماضى ، فقد تعلم أرسطو الطب مما كان له أكبر الأثر فى اتباعه طريق التحليل والتحصيص قبل أن يصل إلى نتائجه دون اللجوء إلى طريق الفلسفة فى الاستنتاج والافتراض^(٢) .
- ٢- عدم مولده فى أثينا كان له أهمية حيث أنه إلى حد بعيد لم يكن يرتبط عاطفيا بأثينا وكان - منثم - أكثر قدرة على التحليل المستقل ، أى أن البعض يرى أن عدم انتماء أرسطو الأصلي لأثينا جعله أكثر موضوعية فى تحليل أسباب تدهورها وفى تحليل نظامها السياسي ونظم غيرها من دول المدينة ، فقد جاء من مجتمعه إلى

(١) المرجع السابق ، ص ٦٥ ، ٦٦ .
(٢) ثروت بدوي : أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٧٤ .

مجتمع أجنبي عنه مما أدى إلى قدرته على حرية الفكر ، ولذلك نراه أكثر موضوعية ومحايدة بالنسبة لمشاكل التدهور السياسي لأثينا وهزيمتها السابق ذكرها (٣).

٣- قضى أرسطو شطرا كبيرا من حياته في صحبة الملوك إذ نشأ في معية الملك المقدوني الذي كان والده طبيبا له ، ثم أصبح مربيا لابنه الإسكندر ثم عاش أرسطو بعد ذلك ملازما لأحد الملوك الطغاة في آسيا الصغرى ، وبذلك استطاع أن يطلع على الكثير من أسرار العالم السياسي (٤).

٤- لقد جاءت تلمذة أرسطو على يد أفلاطون في شيخوخته ، أي على أفلاطون الواقعي لا على يد أفلاطون المثالي ، أي تلمذته على يد أفلاطون القوانين لا أفلاطون الجمهورية كان له الأثر في أفكاره السياسية قامت على ما جاء به أفلاطون في القوانين وفي السياسي .

وترك أرسطو مؤلفات عديدة في معظم المعارف الإنسانية ، إلا أن كتاب السياسة the politics يعتبر من أهم إنجازاته في الفكر السياسي (١) إذ يضم تحليلا في غاية الدقة والأحكام للواقع الذي كان يعيشه أرسطو والذي تكلم فيه عن نشأة الدولة والسلطة السياسية من حيث أهدافها وأشكال الحكومات ، كما بحث في النظم السياسية وأسباب زوالها ، وقد كانت آراء أرسطو ونظرياته في هذه المجالات على درجة من العمق والدقة بحيث يعد أرسطو المؤسس الحقيقي لعلم السياسة ، ولا يزال الكثير من آرائه مأخوذا بها حتى اليوم (٢).

(٣) جورج سبين : تطور الفكر السياسي ، ج ٢ ، ص ١١٢ - ١١٥ .
(٤) عبد الرحمن بدوي : أرسطو " خلاصة الفكر الأوروبي " ، سلسلة الينايبع ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٣ .

(١) حورية توفيق مجاهد : الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ، ص ٧٨ .
(٢) ثروت بدوي : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

يري بعض الباحثين إنه يمكن الاستفادة من الأخلاق النيقوماخية كمصدر من مصادر فلسفة أرسطو السياسية بالإضافة إلى كتاب السياسة .

نشأة الدولة عند أرسطو :

لقد أرجع أرسطو أصل الدولة إلى الأسرة التي يعتبرها الوحدة الاجتماعية الأولى من حيث التطور التاريخي فالطبيعة خلقت في الرجل ميلا غريزيا للاجتماع بالمرأة من أجل إنتاج النسل وتكوين الأسرة ثم تجمعت أسر مختلفة وكونت القرية ، ومن اجتماع عدة قري تكونت الدولة وفي ذلك يقول أرسطو " من الضروري اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر " أريد أن أقول اجتماع الجنسين للتناسل .

ليس في هذا شيء من التحكم ، ففي الإنسان كما في الحيوانات الأخر وفي النباتات نزعة طبيعية إلى أن يخلف بعده موجودا من صورته ، على هذا فالاجتماع الطبيعي في كل الأزمان إنما هو العائلة ، ان الاجتماع الأول لعدة عائلات الذي ألف بالنظر إلى العلاقات التي ليست يومية إنما هو القرية التي يمكن بحق تسميتها المستعمرة الطبيعية للعائلة ، لأن الأفراد الذين يعمرن القرية ، كما يعبر عنه مؤلفون آخرون قد رضعوا لبان العائلة أنهم أولادهم وأولاد أولادهم واجتماع عدة قري يؤلف دولة تامة (١)

إن الدولة عند أرسطو تجمع تلقائي طبيعي من حيث أن الإنسان كائن اجتماعي بالطبع فمن يستطيع أن يعيش خارج الدولة (أو المدينة) فليس إنسانا بل بهيمة أو إلها ، إذ لم يفتقر إلى شيء من الأشياء التي يفتقر إليها الإنسان ، أما لكماله المحض كالله أو لنقصه الزري كالبهيمة (٢). ويقول أرسطو في ذلك : إن

(١) أرسطو : السياسة ، ترجمة من الأخرى إلى الفرنسية / بارتمى سانتيلير ، نقله إلى العربية . احمد لطفي السيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، (ك ١ ، ب ١ - ف ٦) ، ص ٩٣ .
(٢) ماجد فخري : أرسطو طالب المعلم الأول ، المطبعة الكاثولوكية ، بيروت ، د.ت ، ص ١٢٨ .

الدولة تأتي دائما من الطبع ، شأنها في ذلك شأن الاجتماعات الأولى التي تكون الدولة غايتها الأخيرة لأن طبع كل شيء هو بالضبط غايته وأن ماهية كل واحد من الموجودات متى بلغ مبلغه التام هي ما يقال عليها . أنها هي طبعه الخاص سواء أكان الموجود يعنى إنسانا أم حصانا أم عائلة ، يمكن أن تضاف إلى هذا أن هذا المصير وهذه الغاية للموجودات هي أول الخيرات لها . ولأن يكفي الموجود نفسه فذلك غرض وسعادة معا . من هذا تنتج هذه النتيجة البينة ، أن الدولة هي من عمل الطبع ، وأن الإنسان بالطبع كائن اجتماعي ، وأن هذا الذي لا يستطيع أن يعيش في الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات . فذلك لا يستطيع البتة أن يكون عضوا في الدولة ، إنما هو بهيمة أو إله ، فالإنسان أشد قابلية إلى ما لا نهاية للاجتماع من النحل ومن سائر الحيوانات التي تعيش قطعانا فذلك بالبديهة (٣).

إن الدولة عند أرسطو هي أعظم المجتمعات حيث أنها أقرب إلى الاكتفاء الذاتي وأنها تمكن الإنسان من بلوغ الحياة الفاضلة ، يقول أرسطو " إن اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة ، يمكن أن يقال عليها أنها بلغت حد كفاية نفسها على الإطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها" (١) .

إن الإنسان يتميز عن غيره من الكائنات الأخرى ، بأنه كائن سياسي فهو لا يتميز عن غيره من الكائنات بالغريزة والتكاثر ، لأن هذا من خصائص كل الكائنات ، ولا يتميز بالقوة العضلية ، لأن هذا من خصائص بعض الكائنات ، بل ما يميز

(٣) أرسطو : المصدر السابق ، (ك - ١ - ب - ١ - ف - ١) ص ٩٥ .
(١) المصدر السابق ، ص ٩٥ .

الإنسان حقا عن غيره من الكائنات هو وجود العقل وما يترتب على هذا الوجود من إمكان وجود نشاط عقلي لدى الإنسان ومن هنا كان الإنسان كائنا سياسيا^(٢).

يتضح لنا ان نشأة الدولة عند أرسطو تناقض تماما نظرية العقد الاجتماعي التي أوردها بعد ذلك هوبز ولوك وروسو ، والتي ترى ان الدولة تنشأ نتيجة عقد اتفاق ، ذلك لأنه مادامت الأسر ظاهرة طبيعية فإنها الخلية الاجتماعية الأولى التي بنيت عليها كل التنظيمات اللاحقة والتي انتهت بظهور الدولة ، فلا يمكن اعتبار الدولة تبعا لذلك ، نتيجة لعقد أو اتفاق ، إذ هي نظام طبيعي ظهر وفقا لسنة التطور والارتقاء .

كما يتضح لنا أيضا أن الخلاف بين أرسطو وأستاذه أفلاطون قد تعدى ناحية أصل نشأة الدولة ، إلى مسألة تكييف الدولة ذاتها ، فبينما كان أفلاطون يرى أن الدولة هي وحدة مجردة ليس للأفراد فيها وجود مستقل ، اعتقد أرسطو أن الدولة تتكون من مجموعة من الأفراد يختلفون عن بعضهم وأن الاتحاد المطلق معناه القضاء على الدولة^(٣) .

ترتقي الدولة عند أرسطو ليجعلها أسمى من الفرد والعائلة ، والقرية ، وذلك لأن الكل أسمى من الجزء بالضرورة ولا وجود للجزء إذا فسد الكل ، يقول أرسطو " لا يمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد ، لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء مادام أنه متى فسد الكل فليس بعد من جزء ، لا أرجل ولا أيدي إلا أن يكون على سبيل المجاز كما يقال يد من حجر ، لأن اليد متى فصلت عن الجسم لا تبقى يدا على الحقيقة ، وأن الأشياء لتعرف على العموم بآثارها التي توقعها

(٢) إبراهيم أحمد شلبي : تطور الفكر السياسي " دراسات تأسيسية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٣ .

(٣) غانم محمد صالح : الفكر السياسي القديم ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٧ .

والتي من شأنها أن توقعها فمتى انقطع استعدادها الأولى لا يمكن أن يقال أنها هي نفسها إنما هي مندرجة تحت اسم واحد وليس غير (١).

إذا كان الإنسان أول هذه الحيوانات وسيدها فإنه يكون آخرها إذا عاش بلا قوانين وبلا عدل وبلا فضيلة ، ولا شيء أشنع من الظلم فبدون الفضيلة يكون الإنسان أكثر فساداً وافتراساً والمسئول عن تحقيق العدل والفضيلة وأن يعيش الإنسان حياته وفقاً للقوانين هي الدولة فيقول أرسطو " إن الطبع يدفع الناس بغرائزهم إلى الاجتماع السياسي ، ولقد أسدى أول من رتبته خدمة كبرى لأنه إذا كان الإنسان الذي بلغ كماله الخاص كله هو أول الحيوانات فإنه حقا آخرها أيضا متى حتى بلا قوانين وبلا عدل . والواقع إنه لا شيء أشنع من الظلم المسلح لكن الإنسان قد تلقى عن الطبع أسلحة العدل . والفضيلة التي ينبغي أن يستعملها ضد شهواته الخبيثة فبدون الفضيلة يكون أكثر ما يكون فساداً وافتراساً (٢).

إن وظيفة الدولة الرئيسية عند كل من أفلاطون وأرسطو هي تعليم الفضيلة للصغار ولن يتيسر لها ذلك إلا في حالة السلم إذا أنها أنسب إلى الحالات التي تتيح للدولة القيام بواجبها نحو إشاعة العلم والتربية الأخلاقية بين الأفراد ، ولهذا فإن أرسطو يستهجن قيام الدولة على الحرب والغزو واستبعاد الآخرين (٣).

(١) أرسطو : المصدر السابق (ك ١ - ١ - ١ ف ١١) ص ٩٦ .

(٢) أرسطو : المصدر السابق (ك ١ - ١ - ١ ف ١١) ص ٩٦ .

(٣) د/ محمد علي أبوريان : تاريخ الفكر الفلسفي (أرسطو والمدارس المتأخرة) ، ج ٢ ، ص ٢٥ - ٢٦ .